

اتفاق تعاون مشترك

بين

وحدة إدارة مشروع إصلاح التدريب الفني والمهني
الممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية

و

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

في شأن

التعاون في وضع وتنفيذ نظام الجودة للتعليم الفني والتدريب المهني

* يوليه 2009

اتفاق تعاون مشترك

انه في يوم الأربعاء الموافق 15 يوليه 2009 تم الاتفاق فيما بين كل من:

• وحدة إدارة مشروع إصلاح التدريب الفني والمهني الممول من الإتحاد الأوروبي و الحكومة المصرية ومقرها

109 شارع القصر العيني - القاهرة، " ويمثلها:

مدير الوحدة

السيد الكيميائي /محمد أحمد هلال بصفته

طرف أول

و

• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد ومقرها 5 ش الفنان محمود المليجي - امتداد شارع رمسيس

- الحي السادس - مدينة نصر - القاهرة و يمثلها قانوناً:

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

السيد الأستاذ الدكتور/ اشرف هشام برقاوي

طرف ثاني

تمهيد

- حيث انتهجت الحكومة المصرية أتباع سياسات الإصلاح في مجال التعليم الفني و التدريب المهني في الوقت الحالي لمجابهة أوجه القصور والاستجابة الفعالة لاحتياجات سوق العمل كما و كيفاً...
- واستناداً إلي اتفاقية التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي و الحكومة المصرية و الموقعة ببروكسل في 2003/04/29 بشأن تقديم معونة لإصلاح نظام التدريب والتعليم المهني و الفني في مصر. وتتضمن أن يبدأ تنفيذ برنامج شامل لإصلاح نظام التدريب الفني والمهني في مصر على أساس التحول إلي نظام تدريب لا مركزي يبنى على احتياجات سوق العمل في قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والسياحة التي يوجه هذا البرنامج نشاطه الأساسي إليها بهدف الإصلاح وبما يؤدي إلي تحسين القدرة التنافسية للشركات والمنتجات المصرية في الأسواق المحلية و العالمية.
- وحيث تم إنشاء وحدة لإدارة مشروع إصلاح التدريب الفني والمهني الممول من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي تنفيذاً لأحكام اتفاقية التعاون المشترك بينهما والموقعة ببروكسل في

2003/04/29 يدير أعمالها مجلس أمناء برئاسة السيد وزير التجارة والصناعة و تسعة أعضاء يمثلون الجهات الحكومية والخاصة.

- وحيث تبني الفكرة الأساسية للمشروع على مفهوم التعاون وشراكة مؤسسات التدريب الصناعي الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية وبين القطاع الصناعي الخاص، من خلال إنشاء منظومة من الشراكات القطاعية (عدد "12" شراكة) بين الشركات والجهات الصناعية، وبين الخبراء والمسؤولين عن تقديم التدريب الفني والمهني.
- وحيث أن الطرف الثاني هو جهة الاعتماد الوحيدة لجميع أنواع ومستويات التعليم في مصر والذي عهد القانون رقم 82 لعام 2006 إليه بالوصول إلي نظام متكامل من المعايير وتطوير اللوائح والأداء لنظم المراجعة، ضمانا لجودة التعليم وتطويره وبما لا يتعارض مع هوية الأمة، وذلك من خلال:-

1. نشر الوعي بثقافة الجودة .
 2. التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلي منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية.
 3. دعم قدرات المؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي .
 4. توكيد الثقة علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية
 5. التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.
- وحيث يرغب الطرف الثاني في وضع معايير قومية للتدريب والتعليم الفني على أساس المعايير الدولية وتوفيقها طبقا لمتطلبات القطاع الاقتصادي المصري.
 - وبناء على المشاورات التي تمت بين الطرفين فقد تم الإتفاق على:.

البند الأول

يعتبر التمهيدي السابق جزءاً لا يتجزأ من اتفاق التعاون المائل.

البند الثاني

موضوع الاتفاق وأهدافه

يهدف هذا الاتفاق إلى الآتي:

- دعم قدرات الهيئة لإنشاء قاعدة أساسية من المراجعين والخبراء.
- وضع المعايير الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني بهدف ضمان الجودة ومنح شهادات الاعتماد الذي هو موضع الاهتمام الرئيسي للطرفين وطبقاً للمنظومة الموضحة بالملحق.
- تقييم نتائج هذا التعاون (المتعلقة بأعمال التطوير والتطبيق لها) كمرحلة تجريبية (منتصف المدة وفي نهاية المدة).
- اعتماد أي من مخرجات هذا التعاون والالتزام بها كمعايير في نظام اعتماد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بما يتفق مع قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية.
- مساهمة الطرفين في تدعيم نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مسعاه نحو تحقيق جودة التعليم والتوظيف في كل مرحلة من مراحل (المرحلة الثانوية وبعد الثانوية) وطبقاً لمستوياته الرسمية.

البند الثالث

التزامات الطرف الأول

أن طبيعة الطرف الأول تفرض في المقام الأول التنسيق بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والعمالة الموجهة طبقاً للطلب، ومن خلال هذا التوجه فان الطرف الأول سيدعم الطرف الثاني من خلال:

1. الشراكات التدريبية القطاعية والتي تعمل كحلقة وصل بين الهيئة وقطاعات الصناعة والبناء والتشييد والسياحة وتقوم بالآتي:-

- تحديد احتياجات قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والسياحة من المهن المختلفة المطلوبة في تلك القطاعات.
- وضع توصيف لتلك المهن وتزويد الطرف الثاني بها.
- المشاركة في اللجان التي تشكلها الهيئة لوضع معايير الاعتماد.
- تزويد الهيئة بالبرامج والوحدات التدريبية الموضوعية بما يتفق مع احتياجات المدارس الثانوية الصناعية (نظام الثلاث سنوات والخمس سنوات).

▪ تقديم الدعم الفني في إعداد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لعملية الاعتماد.

2. التعاون في عدد من البرامج والأنشطة التي تساهم في بناء قدرات الهيئة أهمها:

▪ المساهمة في توفير الخبرات المحلية والدولية في بعض الموضوعات المختارة التي تختص بأعمال المعايير والاعتماد ومنح الشهادات في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.

▪ توفير الخبرات المطلوبة من الجهات المتخصصة المحلية والدولية للمساهمة في إعداد البرامج التدريبية ووضع معايير الاعتماد، وكذلك تدريب المراجعين لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني المتخصص.

▪ التنظيم والمشاركة في الزيارات الدراسية إلى الدول الأوروبية للتعرف على الخبرات الدولية والتجارب الناجحة للجهات المناظرة وتقييمها.

▪ التنظيم والمشاركة في أعمال التوأمة التي ينظمها المشروع مع الجهات الأوروبية المماثلة بغرض بناء القدرات المؤسسية، مع المشاركة في تحمل التكلفة المترتبة على ذلك.

▪ المساهمة في التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل في مصر للتعريف ونشر الوعي بالجودة والمعايير المهنية والاعتماد، مع المشاركة في تحمل التكلفة المترتبة على ذلك.

▪ المبادأة والإعداد لعمل دراسات شاملة عن معايير الاعتماد في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.

البند الرابع

التزامات الطرف الثاني

يقوم الطرف الثاني باتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير ووضع مواصفات ومعايير قومية للتدريب والتعليم الفني على أساس المعايير الدولية من خلال:

- وضع المعايير القومية لضمان الجودة في التعليم الفني والتدريب المهني ومنح شهادة الاعتماد.

- القيام بعمليات الرصد والتقييم (الدروس المستفادة والتجارب الناجحة) وتوثيق مخرجات جميع أنشطة هذا التعاون.
- التعاون مع الطرف الأول في الشراكات التدريبية والسماح بمشاركة خبراء مع قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والسياحة والعمل في وضع المعايير.
- التنسيق مع الطرف الأول والأطراف والمنظمات ذات الصلة وغيرها من الجهات المشاركة الفعالة في مجالات عقد والمشاركة في ورش العمل والندوات والمؤتمرات.
- مراجعة ما قام به الطرف الأول والشراكات التدريبية القطاعية من إعداد معايير المهنة ومتطلباتها وتعديل ما تراه لئلا يتناسب مع دمجها في المعايير القومية لنظام التعليم الفني و التدريب المهني.
- مراجعته ما قام به الطرف الأول والشراكات التدريبية القطاعية من إعداد برامج المهن ومتطلباتها ومعايير الاعتراف بها، وتعديل ما تراه، والعمل علي استخدامها ضمن نظام التعليم الفني والتدريب المهني.
- تطبيق القواعد المنظمة للاعتراف بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني طبقاً للقواعد المعلنة من الهيئة.
- تدعيم وتطوير السياسات و الأدوات المستخدمة للاعتراف بالمهارات والمعارف المكتسبة من التدريب (غير الرسمي / غير النظامي) من خلال نظام التعليم الفني والتدريب المهني وبالتعاون مع المشروع.
- العمل على تطبيق معايير الجودة والاعتماد على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وذلك طبقاً للقوانين واللوائح والإجراءات المنظمة.
- بناء قدرات المؤسسات التدريبية والتعليمية في مجال ضمان الجودة، ويشمل ذلك علي سبيل المثال لا الحصر:

- بناء قدرات المدرسين.
- بناء القدرات الإدارية والقيادية.
- الدراسات التتبعية.

البند الخامس

تكون جميع الأطراف مسئولة تضامنية عن تنفيذ الأهداف، ويمكن تحديد واجبات ومهام محددة خاصة بكل منها طبقاً للمهام الموكلة إليها.

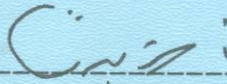
البند السادس

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة للعمل بها.

البند السابع

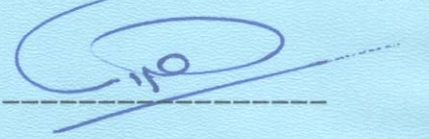
يبدأ العمل بإحكام هذا الاتفاق اعتباراً من

الطرف الثاني



السيد الأستاذ الدكتور/ اشرف هشام برقاوي
نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

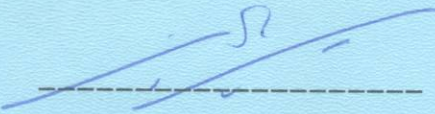
الطرف الأول





السيد/ الكيميائي محمد أحمد هلال
مدير وحدة إدارة مشروع إصلاح
التعليم الفني و التدريب المهني
والاعتماد

يعتمد



معالي السيد / المهندس رشيد محمد رشيد

وزير التجارة والصناعة

ورئيس مجلس أمناء المشروع



السيد الأستاذ الدكتور/ مجدي عبد الوهاب قاسم

رئيس مجلس إدارة

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد



ملحق

